أكثر من مليون مسلم توافدوا على مكة المكرمة لأداء فريضة الحج

○ ضيوف الرحمن يطوفون بين الصفا والمروة. (أ ف ب)

مكة المكرمة - (أ ف ب): توافد أكثر من مليون مسلم على مكة المكرمة لأداء فريضة الحج هذا العام، في ظلّ التوتر في المنطقة والمخاوف من استئناف الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران. وتأتي مناسك هذا العام، التي تستقطب حجاجا من مختلف أنحاء العالم الإسلامي بما في ذلك إيران، عقب موجة من الهجمات التي شنتها طهران على أهداف في السعودية ودول الخليج المجاورة ردا على هجوم الولايات المتحدة وإسرائيل عليها في 28 فبراير. وتحرص السلطات السعودية على إبقاء الصراع بعيدا من أجواء الحجّ الذي يشكل واحدا من أكبر التجمعات الدينية السنوية في العالم.

وأكّدت فاطمة، وهي ربة منزل ألمانية تبلغ 36 عاما، تؤدي المناسك مع عائلتها، أنها لم تتردد لحظة في المجيء إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج رغم عدم اتضاح صورة ما ستؤول إليه الأمور في المنطقة. وقالت لوكالة فرانس برس وهي تهمّ بالخروج من المسجد: «نعلم أننا في أكثر الأماكن أمانا في العالم». أفادت السلطات السعودية بأن أكثر من 1,2 مليون حاج وصلوا إلى أراضيها هذا الأسبوع لأداء فريضة الحج التي تُستهلّ الاثنين وتستمر عدة أيام، علما أن 1,6 مليون حاج أدوا المناسك عام 2025، بحسب الأرقام السعودية الرسمية.

لطالما كان الحج مصدر توتر وخلاف بين الرياض وطهران، حيث شهد حوادث عنف واضطرابات متكررة تورط فيها حجاج إيرانيون. ففي السنوات التي أعقبت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، اتهمت السلطات السعودية الحجاج الإيرانيين بالتسبب في تدافعات وأعمال عنف، بالإضافة إلى ترديد شعارات سياسية تمنعها الرياض في موسم الحج، وهو ما كرّرت التذكير به هذا الأسبوع. في هذا الجانب، حذرت وزارة الداخلية في بيان من «رفع الأعلام السياسية والمذهبية والهتافات بجميع أشكالها داخل مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة». وقال المحلل عمر كريم، الخبير في السياسة السعودية في جامعة برمنغهام البريطانية لوكالة فرانس برس: «أبقت المملكة العربية السعودية وإيران قنوات التواصل السياسي مفتوحة رغم الحرب». وأضاف أن السعوديين «حريصون بشكل خاص على إبقاء الحج بعيدا من أي جدل على الأقل سياسيا».

ورغم القتال، بدأ الحجاج الإيرانيون يتوافدون على المملكة في أواخر أبريل، حيث يُقدّر عددهم بعشرات الآلاف. في أرجاء العاصمة المقدسة للمسلمين، يمكن مشاهدة العلم الإيراني مطبوعا على ملابس الإحرام البيضاء أو عباءات الحجاج أو على الحافلات. وإلى التوترات الجيوسياسية وحالة عدم اليقين حول تجدد الحرب، يؤدي الحجاج المناسك، والكثير منها في الهواء الطلق، تحت شمس حارقة وفي أجواء خانقة، مع توقعات بتجاوز درجات الحرارة 40 درجة مئوية خلال نهاية مايو.

رغم حرارة الجو وأجواء الحرب، غمرت السعادة الحجاج الذين فاضت بهم شوارع مكة المكرمة. وصرح الكندي المغربي عليّ وهو يأخذ قسطا من الراحة بعد أداء الصلاة «الحرارة لا تهمني. كل تركيزي منصب على تأدية مناسك الحج بشكل صحيح». وقال الموظف الحكومي المصري أحمد أبو ستة (47 عاما) لفرانس برس: «لطالما كان الحج حلما يراودني، وها هو يتحقق أخيرا»، قبل أن تنهمر دموعه.

لبنانيون يتهمون إسرائيل بمحو بلدات وقرى في الجنوب عن الخارطة

بيروت - (أ ف ب): منذ أسابيع تنهمك هلا فرح بجمع صور ومقاطع فيديو لحفظ ذاكرة بلدتها الحدودية، بعدما دمّرتها القوات الإسرائيلية، على غرار عشرات القرى في جنوب لبنان التي يقول سكان ومسؤولون إنها مُحيت من الوجود. وتظهر شهادات نازحين ومسؤولين وصور عبر الأقمار الاصطناعية راجعتها وكالة فرانس برس وأخرى التقطها مصورو الوكالة من جانبي الحدود دمارا لحق بمنطقة واسعة في جنوب لبنان حيث أحصت السلطات تضرّر ودمار أكثر من خمسين ألف وحدة سكنية منذ بدء الحرب في الثاني من مارس. ووصف مسؤولون ذلك بـ«إبادة عمرانية» هدفها «اقتلاع» السكان.

وتقول فرح (33 عاما) التي نزحت وعائلتها من يارون، البلدة الواقعة على مسافة أقل من كيلومتر من الحدود الإسرائيلية، الى بيروت: «تدمّر كلّ شيء، لم يبق لنا إلا الذكريات وبعض الصور التي نحاول والجيران جمعها لكيلا تخوننا الذاكرة، ولنتمكن من أن نخبر أولادنا كيف كانت يارون». بتأثر شديد، تقول الأم لطفلتين لوكالة فرانس برس: «كنت أتمنى أن تكبر ابنتاي في بيت العائلة... لكن الحرب أخذت منا كل شيء، طفولتنا وذكرياتنا ومنزلنا» الذي علمت قبل أسبوعين بدماره عبر صورة من الأقمار الاصطناعية.

وطال الدمار الناتج عن غارات مكثفة ثم عن عمليات نسف وتجريف واسعة النطاق ازدادت وتيرتها منذ إعلان هدنة بين حزب الله وإسرائيل في 17 أبريل، آلاف المنازل والمرافق الخدمية والمدارس ودور العبادة وحتى الأراضي الزراعية. وقد اجتاح الجيش الإسرائيلي منطقة واسعة من الجنوب في الحرب الأخيرة. ويتشارك نازحون من بلدات عدة في شراء صور عبر الأقمار الاصطناعية كلفة كل منها 140 دولارا لتقفي أثر منازلهم، وخصوصا في المنطقة الحدودية التي تمنع اسرائيل سكانها من العودة اليها.

على مواقع التواصل الاجتماعي، ينشر نازحون صور منازلهم قبل دمارها وبعده، بينهم ناشط سياسي مناهض لحزب الله يتحسّر على منزل جدّه ذي الطوابق الثلاثة في مدينة النبطية. بينما ينعى كاتب مخضرم مكتبته التي تركها خلفه في مدينة بنت جبيل، وينشر مستخدم آخر مقطع فيديو يظهر جامع المدينة الأثري قبل أن يمسي ركاما. وتقول فرح وهي تعاين عشرات الصور ومقاطع الفيديو على هاتفها: «تحاول إسرائيل أن تنزع كل مقومات الحياة الضرورية للعودة». وتضيف بينما تغلبها دموعها: «ما حصل خلال الهدنة يؤكد أن هدف إسرائيل الإبادة العمرانية للجنوب كله، وضمنه يارون»، البلدة التي كان يقطنها مسيحيون ومسلمون.

وطالت عمليات الجرف، وفق فرح، «قاعة الكنيسة، وديرا للراهبات، ومدرسة مار جاورجيوس»، جازمة بانفعال «كلها بالتأكيد لا خنادق تحتها ولا تضمّ أسلحة»، في ردّ على بيانات الجيش الإسرائيلي الذي يقول: إن هجماته في لبنان تطال أهدافا وبنى تحتية عسكرية تابعة لحزب الله. في الحرب السابقة بين الطرفين بين عامي 2023 و2024، دمّر 580 منزلا من إجمالي قرابة 800 في البلدة، وفق مسؤول محلي. وأتت الحرب الأخيرة على ما تبقى منها باستثناء بضعة منازل لم يتضح مصيرها بعد.

○ صور بالأقمار الصناعية تظهر دمارا هائلا في بلدة يارون اللبنانية جراء عمليات النسف والتجريف الإسرائيلية. (أ ف ب)

الجيش اللبناني يؤكد ولاء عسكرييه لمؤسستهم بعد عقوبات أمريكية على ضابط بداعي صلته بحزب الله

بيروت - (أ ف ب): أكدت قيادة الجيش اللبناني أمس الجمعة أن ولاء عسكرييها هو «للمؤسسة العسكرية فقط»، غداة عقوبات أمريكية شملت أحد ضباطها بتهمة تسريب معلومات استخباراتية إلى حزب الله، في وقت تضاعف واشنطن ضغوطها على لبنان لتجريد الحزب من سلاحه. وجاء إعلان واشنطن العقوبات بعد استضافتها ثلاث جولات من المباحثات المباشرة بين لبنان وإسرائيل، تهدف إلى وقف الحرب التي بدأت في الثاني من مارس، عقب إطلاق حزب الله صواريخ على إسرائيل انتقاما لمقتل المرشد الإيراني علي خامنئي في اليوم الأول من الحرب الأمريكية الإسرائيلية على الجمهورية الإسلامية. وتهدف المفاوضات أيضا الى تحديد مستقبل العلاقة بين البلدين.

وشملت العقوبات الأمريكية سفير إيران في بيروت، وثلاثة من نواب الحزب ووزيرا سابق، وشخصيتين بارزتين من حركة أمل، حليفة حزب الله، التي يتزعمها رئيس البرلمان نبيه بري، إضافة الى ضابط في الجيش وآخر في جهاز الأمن العام. واتهمتهم واشنطن بالمشاركة في «عرقلة عملية السلام في لبنان»، وفي أول تعليق رسمي لبناني، أكدت قيادة الجيش اللبناني في بيان أنّ «جميع ضباط المؤسسة العسكرية وعناصرها يؤدون مهماتهم الوطنية بكل احتراف ومسؤولية وانضباط». وشددت على أنّ «ولاء العسكريين هو للمؤسسة العسكرية والوطن فقط، وأنهم يلتزمون تنفيذ واجباتهم الوطنية بعيدا عن أي اعتبارات أو ضغوطات أخرى».

وبحسب البيان، «لم يجرِ تبليغ قيادة الجيش من خلال قنوات التواصل المعتمدة» من الجانب الأمريكي بشأن العقوبات قبل إعلانها. وشملت العقوبات الأمريكية «رئيس دائرة الأمن القومي في المديرية العامة للأمن العام العميد خطار ناصر الدين، ورئيس فرع الضاحية الجنوبية (معقل حزب الله) في مديرية المخابرات التابعة للجيش العقيد سامر حمادة»، بتهمة «مشاركة معلومات استخباراتية مهمة مع حزب الله خلال النزاع الجاري». وأكدت المديرية العامة للأمن العام اللبناني من جهتها أن «ولاء منتسبيها ينحصر بالدولة اللبنانية ومؤسساتها الشرعية، ويعملون بنزاهة وحياد تامين، بعيدا عن أي إملاءات أو ضغوط خارجية». وتعهدت في بيان بأنه «إذا ثبت قيام أي عسكري أو موظف في الأمن العام بتسريب أي معلومة إلى خارج المؤسسة، فسيتعرض للمساءلة القانونية والقضائية العادلة».

وجاء فرض العقوبات على الضابطين، في وقت يعمل لبنان على تشكيل وفده العسكري إلى محادثات مع وفد عسكري إسرائيلي يستضيفها البنتاجون في 29 مايو، بموجب مقررات جولة المفاوضات الأخيرة. ويسبق الاجتماع العسكري جولة مفاوضات رابعة بين البلدين، مقررة في الثاني والثالث من يونيو في واشنطن، وتهدف وفق الخارجية الأمريكية إلى «التوصل لاتفاق سياسي طويل الأمد» بين البلدين. وتريد الولايات المتحدة وإسرائيل تجريد حزب الله المدعوم من طهران من سلاحه، وهو ما يرفض البحث فيه خصوصا مع استمرار إسرائيل شن غارات دامية واحتلالها مناطق واسعة في جنوب لبنان. كما يرفض الحزب التفاوض المباشر بين لبنان والدولة العبرية، ويؤكد أنه لن يكون معنيا بنتائجه.

وباستثناء بياني الجيش والأمن العام، لم يصدر أي تعليق رسمي من الدولة اللبنانية إزاء العقوبات الأمريكية الجديدة، التي ندد كل من حزب الله وحليفته حركة أمل بها. ورأى الحزب في بيان يوم الخميس أن العقوبات «محاولة ترهيب أمريكيّة للشعب اللبناني الحر من أجل تدعيم العدوان الصهيوني على بلدنا». واعتبرت حركة أمل أن ما صدر عن الأمريكيين «غير مقبول وغير مبرر».

المعارضة التركية تتعهد بتحدي حكم قضائي مع تفاقم أزمة سياسية

○ زعيم المعارضة التركية أوزجور أوزال خلال مؤتمر صحفي في أنقرة يوم الخميس. (رويترز)

أنقرة - (رويترز): قالت صحيفة جمهوريت ووسائل إعلام تركية أخرى إن محكمة في أنقرة رفضت أمس طعنا تقدم به حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة في تركيا، ضد حكم يقضي بعزل زعيمه.

وكانت المعارضة التركية قد تعهدت بتحدي الحكم القضائي غير المسبوق الذي أطاح بزعيمها، مما أجج أزمة سياسية ودفع المستثمرين إلى التخارج من الأصول التركية وسط مخاوف من تزايد عدم الاستقرار.

وقال محللون إن الحكم، الذي ينظر إليه على أنه اختبار للتوازن الهش بين الديمقراطية والنزعة السلطوية في تركيا، قد يسهم في إطالة فترة حكم الرئيس رجب طيب أردوغان الممتدة منذ 23 عاما، رغم خطر توجيه ضربة جديدة لجهود البلاد للسيطرة على التضخم المرتفع.

وألغت محكمة الاستئناف الخميس نتائج مؤتمر حزب الشعب الجمهوري لعام 2023 الذي جرى خلاله انتخاب أوزجور أوزال زعيما للحزب، وعزت ذلك إلى مخالفات غير محددة.

وقضت المحكمة بإعادة الرئيس السابق للحزب كمال كليتشدار أوغلو إلى منصبه، وهو شخصية مثيرة للانقسام خسر أمام أردوغان في انتخابات جرت في وقت سابق من العام نفسه.

وندد الحزب بالقرار ووصفه بأنه «انقلاب قضائي»، وتعهد أوزال بتحديه من خلال الطعون القانونية وبالبقاء شخصيا في مقر الحزب الرئيسي في أنقرة «ليلا نهارا».

وقد يشعل الحكم مجددا احتجاجات مناهضة لأردوغان، ويمكن أيضا أن يثير حالة من الارتباك والصراع الداخلي داخل صفوف المعارضة في البلد العضو في حلف شمال الأطلسي وصاحب الاقتصاد الناشئ.

وقال بيرك إيسن أستاذ العلوم السياسية في جامعة سابانجي إن الحكم «يمثل تطورا غير مسبوق في تاريخ القانون الإداري والسياسي». وأضاف أنه «إذا جرى تأييده، فإنه سيفتح الباب أمام المحاكم لتحديد قيادات الأحزاب، وهو أمر لا سابقة له في النظام الانتخابي التركي منذ عام 1946».

وتراجعت الأسهم التركية بشكل حاد في البداية عقب أنباء الحكم وظلت متقلبة لكنها استقرت أمس. فيما لامست الليرة أقل مستوى على الإطلاق مما دفع البنك المركزي إلى بيع مليارات الدولارات من احتياطي النقد الأجنبي للحفاظ على الاستقرار. وتوقع بنك جيه. بي مورجان أن يضطر البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة بسرعة.

ويواجه حزب الشعب الجمهوري، حزب مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك، حملة ملاحقة قانونية لم يشهدها من قبل اعتقل فيها مئات الأعضاء ومسؤولون منتخبون منذ عام 2024 بتهم فساد وغيرها ينفيها الحزب.

ومن بين المسجونين رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو، المنافس الرئيسي لأردوغان والمرشح الرئاسي لحزب الشعب الجمهوري، والذي أدى احتجازه العام الماضي إلى موجة بيع حادة في الأسواق وتحول مؤقت لمسار التيسير النقدي.

وينوي أردوغان (72 عاما)، الذي يواجه قيودا على عدد الولايات الرئاسية، الترشح مجددا. وينظر إلى الحكم القضائي على أنه يزيد احتمالات إجراء انتخابات مبكرة.

وتنفي الحكومة الانتقادات التي تقول إنها تستخدم القضاء لاستهداف منافسيها السياسيين، قائلة إن القضاء مستقل.

مستشار سابق للمرشد الإيراني يشكك في سبب تحطم المروحية الذي أودى بحياة رئيسي

طهران - (د ب أ): شكك سياسي إيراني بارز علنا في سبب تحطم المروحية الذي أودى بحياة الرئيس الإيراني السابق إبراهيم رئيسي عام 2024. وقال محمد مخبر، الذي كان يشغل منصب مستشار للمرشد الأعلى الإيراني حتى فبراير الماضي، في مقابلة بثها التلفزيون الرسمي الإيراني مساء الخميس: «حتى اليوم، لم أقتنع أبدا بأن ما حدث كان أمرا طبيعيا أو مجرد حادث عادي». وقبل عامين، لقي الرئيس السابق المحافظ المتشدد إبراهيم رئيسي، إلى جانب وزير الخارجية آنذاك حسين أمير عبد اللهيان وسبعة أشخاص آخرين حتفهم في تحطم مروحية شمال غرب البلاد.

وسقطت المروحية التي كانت تقل الوفد في منطقة غابات جبلية في مايو 2024 أثناء عودتها من زيارة رسمية للوفد لأذربيجان المجاورة. واستغرقت عملية البحث عن موقع التحطم عدة ساعات. ولاحقا، استُبعد رسميا أن يكون تخريب أو هجوم سببا للحادث. وترددت في ذلك الوقت شائعات عن تدخل خارجي، لكن الحكومة الإيرانية نفت هذه الشائعات بشكل قاطع. وقال مخبر للتلفزيون الرسمي إنه شخصيا كان قد طرح مخاوفه على المرشد الأعلى الإيراني السابق آية الله علي خامنئي، الذي قُتل في غارة جوية إسرائيلية استهدفته أواخر فبراير الماضي. وأضاف مخبر، الذي تولى منصب الرئيس المؤقت عقب وفاة رئيسي وحتى إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في أواخر يونيو وأوائل يوليو، أنه كان هناك «كل الاحتمالات بشأن حدوث تدخل أو تلاعب فني.»

إيطاليا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا تحض إسرائيل على إنهاء التوسع الاستيطاني

روما - (أ ف ب): حضّت إيطاليا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا أمس الجمعة إسرائيل على وقف توسعها الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة، وأدانت عنف المستوطنين محذّرة شركات البناء من المشاركة في المناقصات. وقالت الدول الأربع في بيان مشترك: «ندعو حكومة إسرائيل إلى إنهاء توسيعها للمستوطنات وسلطاتها الإدارية، وضمان المساءلة عن عنف المستوطنين، والتحقيق في الادعاءات الموجهة الى القوات الإسرائيلية»، مشيرة إلى أن عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين بلغ «مستويات غير مسبوقة».